أزدهـــــار تجـــارة مـيـــاه الـقـنـــاني المـعـبـأة

مسـؤولون يحققـون أرباحـاً خياليـة من معامـل بدائية!

سحابة من الدخان المتصاعد من عوادم السيارات جنبا إلى جنب مع الغبار المشبع برائحة كريهة، أحيانا رائحة البنزين وأحيانا أخرى حرق النفايات بشكل عشوائي، ينضم إليها الماء الملوث لتشكل ثلاثيا قاتلا للعراقيين في هذا الصيف اللاهب. قناني مياه معبأة من صنابير مياه الإسالة مغلفة بليبلات ملونة ومطبوعة في أزقة مطابع منطقة البتاوين وما لا نعرفه، حكايات عجيبة غريبة تحدث أمام كل مسؤول ومواطن ، ولا تعلم أسباب السكوت ،هل هي عملا بالمثل القائل "السكوت من ذهب"؟ أسباب قادتنا للبحث عن تلوث الماء في العراق.

□ بغداد / إيناس طارق .. عدسة / محمود رؤوف

أحد معامل تعبئة الماء النقي

الماء ملوث لقدم الشبكة

يقول سلام منصور دكتوراه في التلوث البيئي - الجامعة المستنصرية لـ(المدى): قِدَم الشبكات الناقلة لمياه الشرب في العراق ،التي تحتاج الى ثورة تغيير من الاساس وبشكل كامل لان التصميم الأساسي يعتمد نظام التصميم الجانبي، في حين انه يجب أن يكون شبكيا والذي لا توجد فيه أي نهايات، وإذا استسلمنا لهذا الأمر الواقع نجد بان شبكات نقل المياه الصالحة للشرب (إن كانت صالحة) والمنقولة، من مشاريع التصفية الى المناطق المختلفة قد تعرضت إما للتلف أو التكسر بسبب نفاد عمرها التصميمي الذي تجاوز في بعض مناطق بغداد الخمسين عاما أو انها تعرضت للتلف بسبب الأعمال الإنشائية الأخرى كمد كيبلات الهاتف والكهرباء والاتصالات وأنابيب مياه الصرف الصحي (المجاري)، التي أصبحت رفيقا دائما لمياه الشرب المستخدمة من قبل المواطن، لذلك نجد بان التكسرات الناجمة عن الأسباب التي ذكرناها أعلاه تسببت في تلوث مياه الشرب المنقولة بواسطة الأنابيب المخصصة لهذا الغرض، ونجد أن الكثير من مناطق بغداد وخاصة أطرافها تأخذ مياهاً ملوثة.

الماء الصافي والصرف الصحي

المواطنون عبروا عن رأيهم بخصوص استخدام مياه القناني بالقول بأنه استنزاف مبطن لأموالهم، واعتبروا أن مشكلة تلوث مياه الشرب عولجت بواسطة قناني مختلفة الأشكال والأنواع، لكنهم مضطرون إلى اللجوء إليها لسد عطش أفواههم وإرواء أجسادهم .

حيدر كريم، صاحب محل لبيع المواد الغذائية يقول : انفق يومياً ما مقداره خمسة آلاف دينار لشراء علب المياه المعقمة لأطفالي فقط ،فلا يمكن الاطمئنان وتسليمهم إلى المرض بسهولة لكون الامراض منتشرة بشكل مخيف وقبل شهر اصيبت عائلتي، واحدا تلو الاخر، بمرض التيفوئيد والاطباء اكدوا ان اصابتهم كانت بسبب شرب مياه الاسالة فما العمل وانا ليس بمقدروي توفير المال الكافي لشراء الماء لعائلة متكونة من ٨ افراد لكن ما باليد حيلة، واضاف كريم: منطقة حي الشهداء لا تختلف عن بقية مناطق بغداد بقدم أنابيب توصل مياه الإسالة فحي الإعلام يعاني ذلك أيضا وقبل مدة قصيرة امتزج الماء الصافي إن كان صافيا مع مياه الصرف الصحي وبعد إخبار بلدية قاطع الرشيد التي عالجت الموضوع بمدة زمنية قياسية، أسبوع تقريبا، فهل يمكن الاطمئنان على صحتنا .

البكتريا والطفيليات

بينما علقت خيرية علي موظفة وتسكن منطقة علاوي الحلة قائلة :لا يملك جميع المواطنين المال الذي يمكنهم من شراء قناني المياه المعدنية او شراء فلاتر لتصفية مياه الإسالة لذا فان الذي لا يملك الاثنين فلا طريق له بكل الأحوال إلا شرب المياه غير المعقمة فالبكتيريا والطفيليات تبقى ضيفا عزيزا على صحة المواطن المغلوب على أمره.

أما عبد الله كاطع من سكنة منطقة البتاوين فيقول: لماذا نستغرب من انتشار معامل بيع المياه المعدنية في جميع أنحاء العاصمة ولا يكاد شارع او محلة يخلو/ تخلو من محل صغير علقت على واجهته يافطة معمل ملاءة وبيع قناني المياه المعدنية ،والحقيقة ان البعض منها غير خاضع للشروط الصحية و نحن واثقون ان القناني تملأ بالمياه العادية من دون غسلها او تعقيمها والمتضرر هو المواطن العراقي .

غلق المعامل مؤقتا

تجارة ازدهرت ببيع هذا النوع من القناني خاصة في تقاطعات المرور والمحال التجارية، غير أن هذا لم يحل مشكلة تلوث المياه مادام بإمكان أي شخص أن يفتح معملاً لإنتاج وبيع المياه، بعيداً عن الضوابط والمواصفات الصحية وخاصة في المناطق البعيدة والتي تكون غير خاضعة لأي نوع من الرقابة من اي جهة حكومية ، وإغلاق معامل في منطقة الحسينية والعبيدي ومدينة الصدر والأمين الثانية وحي الرشاد والمشتل والمنصور من قبل الأجهزة الأمنية خير دليل على أن البعض من المعامل تنتج الماء الملوث وليس النقي ،لكن هذه المعامل تفتح بعد إغلاقها بأيام!

الخلاف على المال كشف المستور

وأكد مصدر من مديرية الجريمة الاقتصادية في تصريح لـ(المدى) قائلا: هناك معامل أهلية غير خاضعة للضوابط الصحية تقوم بملء القناني بمياه الحنفية وإعادة بيعها من دون غسلها وتعقيمها، فضلا عما تفرزه الآلات المستخدمة من مواد تترسب مع المياه، وأضاف المصدر انه نتيجة لغياب الرقابة الصحية، استغل البعض من ضعاف النفوس والحالمين بالربح السريع على حساب حياة المواطنين الفرصة فانشأوا معامل خاصة بتنقية مياه الشرب، لا تحمل أي إجازة صحية، وهذا ما شجعهم على الاستمرار في العمل خاصة وإن هناك إقبالا واسعا على شراء قناني المياه خلال فصل الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة. وهناك معمل اغلق في منطقة بغداد الجديدة كانت تديره امرأة وأولادها وبعض الأشخاص "المتنفذين " أي المسؤولين قاموا بتزوير علامات تجارية معروفة وبيع كميات كبيرة جدا من هذه القناني باسم علامة تجارية معروفة وحققوا أرباحا كبيرة جدا وبوقت لا يتجاوز الشهرين ونتيجة حدوث خلاف بين الأشقاء على المال قام احدهم بإخبار السلطات الأمنية وتم ضبط قناني المياه المعدنية المعادة الصنع إضافة الى ليبلات تلصق يدوياً وطريقة تعبئة المياه كانت تتم من الحنفية مباشرة وعند الاطلاع على التراخيص الرسمية الصادرة عن دائرة الرقابة الصحية اتضح انها مزورة ونفس الشيء بالنسبة للعلامات التجارية أيضا فقد كانت مزورة هي الأخرى ، وأشار المصدر الى ان دائرة الجريمة الاقتصادية داهمت أماكن المطابع التي تزود هذه المعامل الوهمية بالليبلات وألقت القبض على أصحابها.

كما إن غالبية معامل إنتاج المياه المعدنية في العراق غير حاصلة على شهادة (الايزو) الخاصة بالمواصفات الصحية العالمية للمياه المعدنية، ما يضاعف حجم المشكلة .

لجان لتحديد نسبة الكلور

بينما الدكتورة منيرة العاملي عضو لجنة الفحص والتقييس لمادة الكلور التابع لجهاز التقييس والسيطرة النوعية عبرت في تصريح سابق عن مخاوفها من ازدياد حالات التلوث في مياه الشرب في بغداد وعدد من المحافظات. وأوضحت ان اكثر المناطق تأثرا بحالات التلوث هي مدينة الصدر ببغداد ومحافظة البصرة وقالت:

إن من بين الاسباب الرئيسية لاستمرار حالة التلوث في مياه الشرب بالمدينتين المذكورتين، عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بتصفية المياه وخاصة كميات (الكلور) المستخدمة التي تلعب دورا في قتل الجراثيم بالمياه والتي تنتقل بدورها الى الإنسان.

أرقام غير حقيقية

وتمضي الدكتورة العاملي بالقول إن لجان التفتيش والفحص اكتشفت أن معدلات الكلور المضافة في البصرة لا تتجاوز ٠,٠٥ جزء من المليون وفي الباب الشرقي ٠,٢ جزء بالمليون، ومدينة الصدر ٠,٧ جزء بالمليون، وفي منطقة الرشاد وصلت الكمية إلى ٠,٥ بالمليون، والكمية نفسها بمنطقة الشيخ عمر وهذا يؤشر خللا كبيرا في اعتماد المعدلات العلمية التي يفترض أن تضاف الى المياه لكي نتخلص من الجراثيم.

وتعتبر الدكتورة العاملي أن هذه النسب المتدنية لا تهدد البيئة فحسب بل البشرية ايضا وترى أن من الأسباب الخطرة الاخرى التي تساعد على تلوث مياه الشرب هي مخلفات المستشفيات والأنقاض وتصريف المياه الثقيلة الى الأنهر، الأمر الذي زاد من تفاقم المسألة وتقول ايضا :ان اخطر هذه المواد هي تلك التي ترمى من المستشفيات المحاذية في الأنهر والتي تحتوي مخلفاتها على العديد من المواد الكيماوية والإشعاعية التي تستخدم كعلاج لبعض الحالات وهذا الأمر يعتبر مسألة خطرة جدا ،كذلك هناك سبب اخر يؤثر على المياه الصالحة للشرب وهو تكسر العديد من الانابيب الموصلة للماء داخل الارض الأمر الذي يؤدي الى اختلاط الماء الصالح للشرب مع المياه الجوفية او حتى المياه الثقيلة مما ينتج عن ذلك انتشار أوبئة وأمراض متعددة بين أبناء تلك المناطق.

٥٠% غير صالحة!

بشأن هذا الموضوع قال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في تصريح سابق عن أهمية مياه الشرب المعبأة في بغداد إن "ما بين ٤٠ إلى ٥٠٪ من المياه المعدنية التي تباع في الأسواق غير صالحة للاستهلاك البشري، إضافة إلى أن ١٠ ٪ من المياه المعدنية المستوردة" غير مطابقة للمواصفات، مبينا أن "غالبية معامل المياه المعدنية في البلاد لا تحتوي على مختبرات لفحص المياه ولا تلتزم بتحديث أساليب الإنتاج ومراحله". وأضاف "الأسواق العراقية شهدت ظهور العديد من أنواع المياه المعدنية التي تفتقر للمواصفات والشروط الصحية التي يجب توفرها في المياه المعدنية"، لافتا إلى أن "الجهاز المركزي أغلق خلال الشهر الحالي ١١ معملا لإنتاج المياه المعدنية وأنذر سبعة معامل أخرى لمخالفتها الشروط الصحية". وأشار إلى أن "الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم حاليا بفحص نحو ١٥٠٠ نموذج من المواد الغذائية والإنشائية والنسيجية خلال الشهر الواحد بعد أن كانت نسبة الفحص تقدر بـ ١١٧٠٠ نموذج خلال العام ٢٠١٠، وأكثر من ٥٥٠٠ نموذج خلال العام ٢٠٠٩"، عازيا الزيادة الى "التطور الكبير الذي شهده الجهاز المركزي خلال الفترة الماضية"، بحسب قوله.

وزارة الصحة

وازدهرت تجارة بيع المياه المعدنية المعبأة بالقناني الكبيرة سعة ٢٠ لترا والصغيرة التي تتراوح ما بين لتر ونصف اللتر في الأسواق العراقية، بعد عزوف المواطنين عن استخدام مياه الإسالة المجهزة عبر شبكة المياه العامة تخوفا من الأمراض التي انتشرت في الآونة الأخيرة بسبب مياه الإسالة الملوثة.

واوضح وكيل المفتش العام في وزارة الصحة احمد الساعدي في تصريح لـ(المدى) قائلا: إن دائرة الصحة العامة التابعة للوزارة أصدرت قائمة بأسماء منتجات المياه المعدنية المغشوشة وتم ذلك بعد أن أجرت فرق الرقابة الصحية فحوصا مختبرية للعبوات المتداولة في الأسواق المحلية من المياه المعبأة من اجل الحفاظ على صحة وسلامه المواطن إضافة الى دور المواطن الذي يجب أن يكون هو الرقيب على صحته وتجنب استهلاك قناني الماء غير معروفة المنشأ أو العلامة.

الجريمة الاقتصادية: إغلاق معامل وهمية في العاصمة

مواطنون: استنزاف مبطن لأموالنا لكننا مضطرون للجوء إليها لعدم وجود البديل

ماي بارد بربع

اساتذة جامعيون: تجاوز عمر شبكة نقل الماء الخمسين عاماً وتعرضها للتلف نتيجة الأعمال الإنشائية